

Distr.: General  
17 June 2021  
Arabic  
Original: English

# العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



## اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

### الآراء التي اعتمدها اللجنة بموجب المادة 5(4) من البروتوكول الاختياري، بشأن البلاغ رقم 2016/2809 \* \* \*

سيوك - كي لي، وهونغ - بيول كيم، وسانغ - هو لي، وسون - سيونغ هونغ، ودونغ - كون هان، ويانغ - وون تشو، وكيون - راي كيم (يمثلهم المحامي كي - نام كيم وآخرون)	المقدم من:
أصحاب البلاغ	الأشخاص المدعى أنهم ضحايا:
جمهورية كوريا	الدولة الطرف:
15 كانون الأول/ديسمبر 2015 (تاريخ تقديم الرسالة الأولى)	تاريخ تقديم البلاغ:
القرار المتخذ عملاً بالمادة 92 من نظام اللجنة الداخلي والمحال إلى الدولة الطرف في 14 أيلول/سبتمبر 2016 (لم يصدر في شكل وثيقة)	الوثائق المرجعية:
30 تشرين الأول/أكتوبر 2020	تاريخ اعتماد الآراء:
حرية التعبير	الموضوع:
لا شيء	المسألة الإجرائية:
مدى جواز فرض قيود على حرية التعبير	المسألة الموضوعية:
19	مواد العهد:
لا شيء	مواد البروتوكول الاختياري:

\* اعتمدها اللجنة في دورتها 130 (12 تشرين الأول/أكتوبر - 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

\*\* شارك في دراسة هذا البلاغ أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: عياض بن عاشور، وعارف بلقان، وأحمد أمين فتح الله، وفورويو شويتشي، وكريستوف هاينس، وديفيد مور، وديان لافي، وموهوموزا، وفوتيني بزغرتيس، وهيرنان كيزادا كابريرا، وفاسيلكا سانسين، وخوسيه مانويل سانتوس باييس، ويوفال شاني، وهيلين تيغودجا، وأندرياس زيمرمان، وجينتيان زيبيري.

\*\*\* يرد في مرفق هذه الآراء رأي مشترك بين أعضاء اللجنة فورويو شويتشي وأندرياس زيمرمان وجينتيان زيبيري (مخالف جزئياً) ورأي فردي لعضو اللجنة هيرنان كيزادا كابريرا (مخالف جزئياً).



1- أصحاب البلاغ هم سيوك - كي لي، وهونغ - بيول كيم، وسانغ - هو لي، وسون - سيونغ هونغ، ودونغ - كون هان، ويانغ - وون تشو، وكيون - راي كيم، وجميعهم من مواطني جمهورية كوريا. وهم يدعون في البلاغ أن الدولة الطرف انتهكت حقوقهم بموجب المادة 19 من العهد والبروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة إلى الدولة الطرف في 10 تموز/يوليه 1990. ويمثل أصحاب البلاغ محام.

### الوقائع كما عرضها أصحاب البلاغ

1-2 كان جميع أصحاب البلاغ أعضاء فاعلين في الحزب التقدمي الموحد<sup>(1)</sup>. واحتُجزوا وُجِهت إليهم تُهم في الفترة الممتدة من 30 آب/أغسطس 2013 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2013، وُجِهت إليهم جميعاً تهمة التآمر بغرض التمرد وانتهاك المادة 7 من قانون الأمن القومي التي تجرم، في جملة أمور، الإشادة بأنشطة منظمة معادية للدولة أو تشجيعها أو ترويجها مع العلم بأن ذلك قد يعرض للخطر وجود الدولة وأمنها أو النظام الديمقراطي الأساسي<sup>(2)</sup>، بخصوص وقائع شتى عدة. وأدعي أن سون - سيونغ هونغ ودونغ - كون هان اجتمعاً لدراسة كتب تشيد بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن سانغ - هو لي ألقى خطابين في 11 كانون الأول/ديسمبر 2011 و30 تموز/يوليه 2013 تتعلق، حسبما ذكر أصحاب البلاغ، بالاختلافات بين الثوار والناشطين وأهمية الرفقة وزيادة الدعم. وأدعي أيضاً أن جميع أصحاب البلاغ، باستثناء هونغ - بيول كيم، اقتنوا مواد معادية للدولة وحازوها ووزعوها. كما ادّعي أن جميع أصحاب البلاغ، باستثناء دونغ - كون هان، غنّوا أغنية بعنوان "رفاق في الثورة" في 8 آذار/مارس 2012 و3 أيار/مايو 2012 و21 حزيران/يونيه 2012 و10 آب/أغسطس 2012.

2-2 وإضافة إلى ذلك، أشارت التهم إلى اجتماعين عقدا في أيار/مايو 2013 شارك فيهما جميع أصحاب البلاغ. وأفاد هؤلاء بأنه، نظراً لتصاعد التوترات بين الدولة الطرف وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ نهاية عام 2012، قرر هونغ - بيول كيم تنظيم اجتماع لتحسين فهم الأوضاع السياسية يقتصر حضوره على المسؤولين التنفيذيين في لجنة مقاطعة جيونغجي التابعة للحزب التقدمي الموحد.

(1) كان سيوك - كي لي مشرعاً من الحزب التقدمي الموحد في الجمعية الوطنية، وهونغ - بيول كيم رئيس لجنة مقاطعة جيونغجي التابعة للحزب التقدمي الموحد، وسون - سيونغ هونغ نائب رئيسها حتى اعتقال كل منهما. ويمكن الاستزادة من المعلومات عن أنشطة أصحاب البلاغ في الملف.

(2) فيما يلي نص المادة 7 ("الإشادة والتشجيع وهلمّ جراً"):

(1) كل شخص يشيد بأنشطة منظمة معادية للحكومة أو يشجعها أو يروجها، أو يكون عضواً فيها أو يتلقى أمراً منها أو يتصرف بالتنسيق معها، أو يروج تمرداً على الدولة أو يحرض عليه، مع علمه بأن ذلك قد يعرض للخطر وجود الدولة وأمنها أو النظام الديمقراطي الأساسي، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات.

(2) محذوف.

(3) كل شخص ينشئ منظمة هدفها ارتكاب فعل مما سبقت الإشارة إليه في الفقرة (1) أو ينضم إليها يعاقب بالسجن مدة محددة لا تقل عن سنة.

(4) كل عضو في منظمة، على النحو المبين في الفقرة (3)، ويختلق أو يعتم وقائع زائفة بشأن مسائل تهدد بإحداث أي اختلال في النظام الاجتماعي يعاقب بالسجن مدة محددة لا تقل عن سنة.

(5) كل شخص يُصدر وثائق أو رسومات أو مواد تعبيرية أخرى قصد اقتراح فعل مما سبقت الإشارة إليه في الفقرة (1) أو (3) أو (4)، أو يستوردها أو يستنسخها أو يحوزها أو يحملها أو يوزعها أو يبيعها أو يقتنيها، يعاقب بالعقوبة المبيّنة في الفقرة ذات الصلة.

(6) يعاقب كل شخص يحاول ارتكاب جريمة مما سبقت الإشارة إليه في الفقرة (1) أو (3) أو (5).

(7) كل شخص يعدّ لجريمة مما سبقت الإشارة إليه في الفقرة (3) أو يخطط لها بنية ارتكابها، يعاقب بالسجن مدة

لا تزيد على خمس سنوات.

وحضر 130 مشاركاً الاجتماع الذي عُقد في 10 أيار/مايو 2013، وتحدث فيه كل من هونغ - بيول كيم وسيوك - كي لي، لكنه توقف بعد عشر دقائق بسبب هواجس أمنية.

2-3 وفي 12 أيار/مايو 2013، عُقد اجتماع ثان حضره العدد نفسه من المشاركين. وأبدى سيوك - كي لي ملاحظات تلتها مناقشة حول الوضع العسكري وأهمية الإعداد لحرب محتملة. ثم دعا هونغ - بيول كيم المشاركين، في إطار النقاش في مجموعات فرعية، لاستكشاف كيفية الاستعداد سياسياً وعسكرياً. واقترح سانغ - هو لي مهاجمة خطوط الاتصالات وإمدادات النفط ووضع مبادئ توجيهية في هذا الصدد. وناقش سبل صنع بنادق وقنابل وسبل تخريب شبكة السكك الحديدية. وقال دونغ - كون هان إن أهم سلاح هو حماية المنظمة، وإنه ينبغي اتخاذ قرار بشأن سرقة أسلحة وتعزيز القدرات التنظيمية للرد على الحرب. ولم تنظر شعبة الشباب في إمكانية نشوب حرب، لكن مشاركين في مجموعات فرعية أخرى ناقشوا الحاجة إلى الاستعداد بدياً وتقنياً لحرب ثورية، وإلى شراء بنادق، ومهاجمة شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإقامة علاقات جيدة مع مؤسسات البنى التحتية، ووضع مبادئ توجيهية بشأن الاحتجاز دون تهمة. ثم سأل سيوك - كي لي المشاركين عما إن كانوا ملمين بهذه الاستعدادات، وقال لهم إنه يجب عليهم أن يكونوا استباقيين وأن هناك العديد من الطرق للاستعداد بدياً وتقنياً. وقال إنه يمكن استخدام أساليب بسيطة لتدمير برج فولاذي. وأشار أيضاً إلى مواقع شبكية عن القنابل اليدوية الصنع، وناقش حرب المعلومات وحرب الدعاية والحرب العسكرية. ويشير أصحاب البلاغ إلى أن الاجتماعين لم يعقبهما أنشطة.

2-4 وإضافة إلى التهم الموجهة إلى جميع أصحاب البلاغ، وجهت إلى سيوك - كي لي وهونغ - بيول كيم تهمة التحريض على التمرد بخصوص دورهما في اجتماعي أيار/مايو. وادعت النيابة العامة أن سيوك - كي لي قاد "المنظمة الثورية"، التي يدعى أنها كانت تهدف إلى الإطاحة بالحكومة وغرس أيديولوجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأنه حرض أعضاء المنظمة الثورية في اجتماعي أيار/مايو على الاستعداد لحرب بدياً وعسكرياً بالتخطيط لتدمير البنية التحتية. وطعن أصحاب البلاغ في هذه التهم.

2-5 وفي 17 شباط/فبراير 2014، أدانت محكمة سوون المحلية أصحاب البلاغ بجميع التهم وحكمت على سيوك - كي لي بالسجن 12 سنة وعلى الباقيين بالسجن ما بين أربع وسبع سنوات. واستأنف الحكم كل من أصحاب البلاغ والنيابة العامة.

2-6 وفي 11 آب/أغسطس 2014، برأت محكمة سول العليا أصحاب البلاغ من تهمة التآمر بغرض التمرد، لكنها أيدت إدانتهم بموجب المادة 7 من قانون الأمن القومي وكذلك إدانة سيوك - كي لي وهونغ - بيول كيم بتهمة التحريض على التمرد. وخفضت عقوبة سيوك - كي لي إلى تسع سنوات والأحكام الصادرة في حق الآخرين إلى سنتين حتى خمس سنوات.

2-7 وفي 22 شباط/فبراير 2015، أيدت المحكمة العليا حكم محكمة سول العليا.

## الشكوى

3-1 يدعي أصحاب البلاغ أن الدولة الطرف انتهكت حقهم في حرية التعبير لأن العقوبة الجنائية الصادرة في حقهم قد ناقضت هذه الحرية، وأن العقوبة لم تكن ضرورية بموجب المادة 19(3) من العهد لأن أقوال سيوك - كي لي وهونغ - بيول كيم خلال اجتماعي أيار/مايو لم تهدد الأمن القومي.

3-2 أولاً، لا تسمح طبيعة العلاقة بين المتحدثين والجمهور باستنتاج من هذا القبيل؛ فسيوك - كي لي وهونغ - بيول كيم لم يتمكنوا من التأثير في المشاركين نظراً لأنهما ناشطان ديمقراطيان يقاومان

التلاعب بسبب ما عانيه من مشقة وبسبب الطبيعة الديمقراطية للحزب التقدمي الموحد. ولم يكن لسيوك - كي لي علاقة وثيقة بمعظم المشاركين.

3-3 ثانياً، لم يستلزم سياق اجتماعي أيار/مايو فرض أي قيود على حرية أصحاب البلاغ في التعبير. فالاجتماعان نُظما للارتقاء بفهم التوترات السياسية في شبه الجزيرة الكورية. فالتوترات قائمة منذ نهاية الحرب الكورية، وما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلغي اتفاق الهدنة. ورغم تزايد الهواجس الأمنية، فإن النزاع المسلح ليس وشيكاً.

3-4 ثالثاً، لا تبرر نية أصحاب البلاغ من وراء الاجتماعين فرض قيد ما. فنية سيوك - كي لي وهونغ بيول كيم لم تكن تحريض المشاركين على العنف، بل إنهما اكتفيا بطرح رأييهما في كيفية التعامل مع الوضع. وكان الاجتماعان مفتوحين أمام جمهور محدد ينتمي إلى نفس الحزب. وحتى إن كانت العبارات المستعملة، بما فيها "القتال" و"الحرب" و"الثورة" و"المعركة" و"الحرب المحلية وغير التقليدية" و"التدمير"، تبدو متطرفة، فإن ذوي الآراء اليسارية يستخدمونها عادة وينبغي تفسيرها ضمن سياقاتها. وليس واضحاً ما أوصى به سيوك - كي لي المشاركين من أفعال، ولم يشارك في مجموعات النقاش الفرعية التي نوقشت فيها الأهداف، وطرح رأيه الشخصي، ولم يوضح مراده عندما سأل إن كان المشاركون غير ملمين بالمواضيع التي نوقشت. ويضاف إلى ذلك أن الاجتماعين كانا حدثين مفردين ولم تُكرَّر الملاحظات.

3-5 رابعاً، لم ينشأ من مضمون المناقشات أي حاجة إلى تقييد. فلم يدع سيوك - كي لي ولا هونغ - بيول كيم مباشرة إلى العنف. فإشارات سيوك - كي لي إلى الاستعداد البدني والتقني ظلت مجردة. وبالمثل، فإن أقواله بخصوص الحاجة إلى "تدمير الأساس المادي الذي أرساه الفصيل الحاكم في السنوات الستين الماضية" و"تدمير النظام الذي توجد بموجبه الكوريتان" غامضة ولا تشير إلا إلى الوضع السياسي الراهن. وبالنظر إلى ملاحظاته الأخرى، تحيل إشارات إلى "القتال" و"المعركة" إلى المساعي الرامية إلى التغلب على إمبريالية الولايات المتحدة. ومن خلال نصيحته بعدم حمل السلاح، أوضح أنه ينبغي للمشاركين ألا يقتلوا. وتلمح إشارته إلى تدمير برج فولاندي إلى أهمية إيجاد حلول مبتكرة بدلاً من تشجيع تدمير البنية التحتية. ولم يذكر هو ولا هونغ - بيول كيم قط مباشرة ما هي الأفعال المحددة التي ينبغي القيام بها أو من أو ما ينبغي استهدافه. وكانت لهجتهما هادئة. وإضافة إلى ذلك، لم يعرب هونغ - بيول كيم، عند افتتاح الاجتماعين وإنهائهما، إلا عن الخطاب المعتاد للحزب التقدمي الموحد.

3-6 خامساً، لم يكن التقييد مبرراً فيما يتعلق بالطريقة التي نُشرت بها المعلومات، إذ إن الاجتماعين كانا موجّهين إلى جمهور معين من 130 شخصاً في مكان مغلق ولم يُعقبهما أحداث.

3-7 سادساً، لم يكن هناك احتمال حدوث عنف أو وشاكته. وبيّن سؤال سيوك - كي لي عما إن كان المشاركون غير ملمين بالموضوعات عدم رضاه عن نتائج المناقشات. ولا يمكن أن يُفهم بسهولة ما جاء في ملاحظته بشأن وجود "عدد لا يحصى من الأفكار للاستعداد البدني والتقني على أساس الفرضية المذكورة من قبل. هل هو غاية في الكثرة؟ غاية في التجريد؟ إنه ضخم بالتأكيد. يمكنكم العثور عليه في أماكن عملكم". أما أقواله التي جاء فيها أنه "إن صدر أمر بشن هجمات شاملة، وثُقت في أفكاركم المبتكرة" و"هل أنتم مستعدون للقتال تمام الاستعداد فور صدور أمر لكم؟" فمشروطة؛ فليس واضحاً من سيصدر الأمر ومن ينبغي استهدافه.

3-8 ويعترض أصحاب البلاغ أيضاً بالقول إنه لا يوجد في أنشطتهم ما يبرر تقييد حريتهم في التعبير بمقتضى قانون الأمن القومي. فلم توضح المحكمة العليا كيف شكلت ملاحظات سيوك - كي لي هذا التهديد، بل خلصت ببساطة إلى أنه كان يروّج الاستراتيجية الثورية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاه الدولة الطرف. ولم يعرب هونغ - بيول كيم إلا عن خطاب معتاد للحزب التقدمي

الموحد، قائلاً إنه، لكسب المعارك ضد الولايات المتحدة الأمريكية، يجب عليهم تسخير قدرة الشعب السيادية لصالحهم. أما ما قاله سانغ - هو لي عن مهاجمة البنية التحتية وصنع بنادق وقنابل، فهو مثير للانزعاج، لكنه لم يتجاوز القول إلى الفعل. واكتفى دونغ - كون هان بالحديث عن ضرورة حماية المنظمة ووجوب اتخاذ قرار بشأن سرقة أسلحة والقيام بأعمال عسكرية. أما سون - سيونغ هونغ وكيون - راي كيم ويانغ - وون تشو فاقترضوا على تلخيص مناقشات مجموعاتهم الفرعية، ولا يمكن من ثم عزوها إليهم شخصياً. ويخلص أصحاب البلاغ إلى أن الاجتماعين لم يمكنا بأي شكل من الأشكال من وضع ما نوقش موضع تنفيذ.

3-9 ويدفع أصحاب البلاغ بأن المحكمة العليا لم توضح التهديد الذي يمثله غناء "رفاق في الثورة" أو دراسة الجوتشه ومناقشتها. وبالمثل، كانت ملاحظات سانغ - هو لي والمواد التي صودرت ذات طبيعة معادية للدولة لكنها لم تدع إلى العنف، ولم توضح المحكمة العليا كيف تهدد الأمن القومي.

3-10 ويدعي أصحاب البلاغ أيضاً أن العقوبات بالسجن الصادرة في حقهم لم تكن متناسبة نظراً لعدم تمكن الجمهور من المشاركة في اجتماعي أيار/مايو، وأن المناقشات لم تهدد الأمن القومي. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك تدابير أقل تقييداً حيث حُرم سيوك - كي لي مقعده في الجمعية الوطنية، وكان بإمكان الحكومة أن تطلب إلى الحزب التقدمي الموحد تفعيل آلياته التأديبية الداخلية. وكان بإمكانها أيضاً أن تسعى إلى حل سياسي، مثل مطالبة أصحاب البلاغ بالاعتذار على الملأ. زد على ذلك أنه لم تُتخذ أي تدابير بخصوص التعليقات التي تعرض على الحرب بين الكوريتين والتي يمكن للجمهور الاطلاع عليها على الإنترنت. وأصبح الحزب هدفاً لدائرة المخابرات الوطنية الموالية للحكومة، التي فرضت الحكومة من خلالها عقوبات على الحزب.

3-11 ويدعي أصحاب البلاغ أنهم استنفدوا جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة لأن المحكمة العليا هي أعلى محكمة مختصة. ولم يقدموا التماساً إلى المحكمة الدستورية بشأن دستورية تطبيق قانون الأمن القومي، لأنه سبق للمحكمة أن أجابت على هذا السؤال في قضية أخرى، الأمر الذي انتفى معه أي احتمال للنجاح.

3-12 ويطلب أصحاب البلاغ إلى اللجنة دعوة الدولة الطرف إلى توفير سبل انتصاف مناسبة لهم وفقاً للمادة (2)3 من العهد، بما في ذلك إلغاء قرار المحكمة العليا، وإعادة المحاكمة تماشياً مع المعايير المنصوص عليها في العهد، وإصدار عفو ومنح تعويضات مالية.

#### ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية والأسس الموضوعية

4-1 في مذكرة شفوية مؤرخة 11 نيسان/أبريل 2017، قدمت الدولة الطرف ملاحظاتها بشأن المقبولية والأسس الموضوعية، مدّعية أن العبارات التي استعملها أصحاب البلاغ قد هددت الأمن القومي وأن جميع التدابير المتخذة في حقهم متناسبة.

4-2 وتدفع الدولة الطرف بأن اجتماعي أيار/مايو عُقد في سياق كان فيه البلد على حافة الحرب، نظراً إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت قد هددت قبل الاجتماع الأول بثلاثة أيام بتحويل "جزر البحر الغربي الخمس إلى بحر من النيران"، وأنها أطلقت خمسة صواريخ في الفترة من 18 إلى 20 أيار/مايو 2013.

4-3 وتذكر الدولة الطرف بالملاحظات التي أدلى بها سيوك - كي لي وهونغ - يول كيم في اجتماعي أيار/مايو والتي تضمنت القول إنهما الآن في حالة حرب. وتلاحظ أن سيوك - كي لي وهونغ - بيول كيم، بوصفهما متكلمين، كانا على رأس علاقة هرمية وجّها في إطارها المشاركين، الذين كانوا

على علم بميل قيادة الحزب التقدمي الموحد إلى اتباع الاستراتيجية العنيفة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعقب ملاحظات سيوك - كي لي، تدارس المشاركون، بمن فيهم أصحاب البلاغ الستة الآخرون، تدابير ملموسة للاستعدادات البدنية والتقنية من خلال تصنيع قنابل وبنادق وارتكاب أعمال عنف، بوسائل منها تدمير البنية التحتية في مواقع محددة مثل منشآت الاتصالات وخطوط أنابيب النفط والسكك الحديدية. وتدفع الدولة الطرف بأن هذا يدل على أن ملاحظات سيوك - كي لي وهونغ - بيول كيم شكلت تهديداً حقيقياً، إذ كان بإمكانها أن تستحثّ عزم المشاركين على ارتكاب أعمال تمرد وتقويه. وتلاحظ أن طابع الاجتماعين السري يبين أن المشاركين كانوا يعرفون أنهما غير قانونيين. وقضت المحاكم بأن الغرض كان حث المشاركين، في حالة اندلاع حرب، على تدمير البنية التحتية والانخراط في حربين دعائية ومعلوماتية. ومن شأن هذه الأعمال أن تعطل شبكات السكك الحديدية والنقل والاتصالات، وكذلك إمدادات الوقود، وتؤثر من ثم على قدرة الدولة الطرف على مواجهة الحرب. وبالنظر إلى خبرة أصحاب البلاغ، وسجلاتهم العدلية وأدوارهم في الاجتماعين، وموقف المشاركين واستجاباتهم، والسياق السياسي، قضت المحاكم بأن أقوال أصحاب البلاغ قد يكون لها تأثير عملي في سلوك المشاركين.

4-4 وفيما يتعلق بانتهاك قانون الأمن القومي، تجادل الدولة الطرف بالقول إن عبارات أصحاب البلاغ هددت الأمن القومي وأنه كان من الضروري من ثم تقييدها. وتدفع بأنهم، بملاحظاتهم في اجتماعي أيار/مايو وغنائهم "رفاق في الثورة"، مجدّوا أيديولوجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقيادتها وتجاربها النووية وجيشها، وخطتها لمهاجمة الدولة الطرف، ومن ثم أشادوا بمنظمة معادية للدولة وروجوها وتصرفوا بالتنسيق معها. ونظراً للأوضاع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولمعاني عبارات أصحاب البلاغ، فإن هذه العبارات تهدد وجود الدولة وأمنها أو النظام الديمقراطي الأساسي. ويضاف إلى ذلك أن سيوك - كي لي، بتمجيده قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأيديولوجيتها، يكون قد لَقّن أصحاب البلاغ الآخرين في اجتماعي أيار/مايو، الذين قبلوا تلقينه دون تفكير. زد على ذلك أن المواد التي كانت بحوزة أصحاب البلاغ وصفت الدولة الطرف بأنها من مستعمرات الولايات المتحدة، وشجعت على مكافحتها بعنف، وحرّضت الناس على اتباع الجوتشه. وقد هددت هذه الأفعال، وكذلك دعوة سيوك - كي لي إلى وضع كل ما أُعد موضع التنفيذ على الفور، الأمن القومي. وبناء على ذلك، وجدت المحاكم انتهاكا لقانون الأمن القومي.

4-5 وتضيف الدولة الطرف أنها تتعرض على الدوام للاستقرازمات العسكرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن بعض أشكال التعبير يهدد بإلحاق الضرر بوجودها وأمنها وبالنظام الديمقراطي الأساسي. وفي خضم الاستقرازمات العسكرية المشددة، أكد أصحاب البلاغ أن زمن الحرب قد حان. ولذلك، تدفع الدولة الطرف بأنه ينبغي الإبقاء على المادة 7 من قانون الأمن القومي.

4-6 وتدفع الدولة الطرف أيضاً بأن التدابير التي اتخذتها السلطات كانت متناسبة لأن أفعال أصحاب البلاغ يعاقب عليها جنائياً، ومن ثم لم تكن هناك تدابير أخرى متاحة. ولا يجوز أن يكرر الإجراء الحالي للبلاغات الفردية المحاكمة الجنائية المحلية لأصحاب البلاغ التي جرت وفقاً للضمانات القانونية ومعايير الحياد. ويبين طول مدة العقوبات بالسجن أن مبدأ التناسب قد أُحترم في ضوء سجلات أصحاب البلاغ العدلية وأنماط سلوكهم ومدى مخالفة القانون.

#### تعليقات أصحاب البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية والأسس الموضوعية

5-1 في 20 حزيران/يونيه 2017، قدم أصحاب البلاغ تعليقاتهم على ملاحظات الدولة الطرف. وهم ينازعون في أن الكوريتين كانتا على شفا حرب وقت محاضرات أيار/مايو، إذ إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألغت "حالة التأهب للقتال القصوى" وسحبت صواريخها من الحدود. وإضافة إلى ذلك، فسر

أستاذان جامعيان الكلمات العدائية التي استعملتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أنها لا تظهر نية للهجوم. ولم تعكس ردود فعل الحكومة ووسائل الإعلام هذا الفهم أيضاً.

2-5 ويدفع أصحاب البلاغ أيضاً بأن المحكمة الابتدائية قضت أثناء المحاكمة الجنائية بأن يستند ما يستعاض به عن الأجزاء غير المفهومة من التسجيلات الصوتية لاجتماعي أيار/مايو إلى ادعاءات كل طرف، لكن الحكومة أساءت عمداً تفسير أجزاء معينة. وإضافة إلى ذلك، تعزو الدولة الطرف عبارات معينة إلى سيوك - كي لي<sup>(3)</sup>، الذي لم ينطق قط بتلك العبارات بالترتيب المقدم. وإن وعي المشاركين في اجتماعي أيار/مايو بأن قيادة الحزب التقدمي الموحد اتبعت الاستراتيجية العنيفة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يعني أنهم وافقوا عليها. وإن تصفيقهم لسيوك - كي لي وردودهم الإيجابية على أسئلته لا يُظهران أن علاقتهم به هزمية. ولم تثبت الدولة الطرف طريقة تفكير أصحاب البلاغ فيما يتعلق بمضمون المناقشات؛ لكن، حتى لو قبلوا ملاحظات سيوك - كي لي، فإن هذا لا يظهر تهديداً للأمن القومي. وإضافة إلى ذلك، لم يشارك أحد بعدد في أي فعل مقابل. ولم تكن المناقشات بشأن الاستعدادات العسكرية ملموسة وكانت ستظل بلا معنى ما لم تتدخل حرب. ورغم أن الدولة الطرف تعزو تعبيرات فرد أو فردين إلى جميع المشاركين، فإن أصحاب البلاغ اكتفوا بتلخيص مناقشات المجموعات الفرعية؛ لذا، لا يمكن أن يُنسب مضمونها إليهم. وإن الجو، الذي سادته الضحك المتكرر وتنظيم اجتماعين في هيئة محاضرات بمعينة 130 مشاركاً، ليس من سمات من لديه نية التخطيط لتمرد عنيف. ويعزى طابع الاجتماعين السري إلى بطش الدولة الطرف بذوي الآراء اليسارية. ويكرر أصحاب البلاغ أنه لم ينتج عن اجتماعي أيار/مايو أي تهديد للأمن القومي.

3-5 أما عن انتهاك قانون الأمن القومي، فيشير أصحاب البلاغ إلى القرارات السابقة الصادرة عن اللجنة، حيث خلصت إلى أن احتجاج الدولة الطرف بالتهديدات الأمنية التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يكن كافياً لتحديد الطبيعة الدقيقة للتهديدات التي يدعى أن بعض أشكال التعبير يطرحها<sup>(4)</sup>. ويقولون إن القيود المفروضة في القضية محل النظر ليست ضرورية أيضاً. وفيما يخص أغنية "رفاق في الثورة"، يدفعون بأن كاتبها قال إنها تنكّر بجهود مناهضة النظام الاستعماري الياباني وتنتقد الإمبريالية الأمريكية. ويدفعون بأنه حتى لو كان تفسير الدولة الطرف للأغنية صحيحاً، فإنه لا يترتب عليه أن إنشادها يهدد الأمن القومي. وبالمثل، يجادلون في أن مضمون اجتماعي أيار/مايو أظهر تعاطفهم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي أن المواد التي كانت في حوزتهم شجعت على النضال ضد الحكومة، ودفعوا بأنه حتى لو كان تفسير الدولة الطرف صحيحاً، فإن مجرد التلقظ بتعابير شفوية وحيارة مواد لا يبلغان حد تهديد الأمن القومي.

### القضايا والإجراءات المعروضة على اللجنة

#### النظر في المقبولة

1-6 قبل النظر في أي ادعاء يرد في بلاغ ما، يجب على اللجنة أن تقرر، وفقاً للمادة 97 من نظامها الداخلي، ما إذا كان البلاغ مقبولاً أم لا بموجب البروتوكول الاختياري.

(3) "لا يمكننا كسب الحرب إلا إذا انخرطنا في نوع جديد من الحرب يستمر في جميع أنحاء البلد في أماكن متعددة في وقت واحد، الأمر الذي يمكن أن يكون قوياً جداً رغم أن الجوهر ليس واضحاً. ومن المحتم في نهاية المطاف أن تُسَوَّ المسألة بالوسائل العسكرية. وعلينا أن نتوصل إلى تدابير محددة وأن نضعها فوراً موضع التنفيذ، أي كل ما أعد، بمجرد أن يبلغنا الأمر".

(4) *بارك ضد جمهورية كوريا* (CCPR/C/64/D/628/1995)، الفقرة 10-3؛ *ولي ضد جمهورية كوريا* (CCPR/C/84/D/1119/2002)، الفقرة 3-7.

- 6-2 وتلاحظ اللجنة، حسبما تقتضيه الفقرة 2(أ) من المادة 5 من البروتوكول الاختياري، أن المسألة ليست قيد النظر في إطار أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية.
- 6-3 وتلاحظ اللجنة أيضاً أن الدولة الطرف لم تطعن في ادعاء أصحاب البلاغ أنهم استنفدوا جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة. وعلى هذا، ترى اللجنة أن المادة 5(2)(ب) من البروتوكول الاختياري لا تمنعها من النظر في البلاغ.
- 6-4 وترى اللجنة أيضاً أن أصحاب البلاغ دعموا ادعاءاتهم بما يكفي من الأدلة لأغراض المقبولة. وعليه، تعلن البلاغ مقبولاً وتنتقل إلى النظر في أسسه الموضوعية.

#### النظر في الأسس الموضوعية

- 7-1 نظرت اللجنة في البلاغ في ضوء جميع المعلومات التي أتاحتها لها الطرفان. وتلاحظ أن القضية المطروحة عليها هي ما إذا كان تقييد حرية أصحاب البلاغ في التعبير في شكل عقوبة جنائية ضرورياً لحماية الأمن القومي لأغراض المادة 19(3)(ب) من العهد.
- 7-2 وتذكر اللجنة بأن القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير يجب ألا تكون مفرطة<sup>(5)</sup>. ويجب أن تتمشى التدابير التقييدية مع مبدأ التناسب، ويجب أن تكون مناسبة لتحقيق وظيفتها الحمائية، ويجب أن تكون أقل الوسائل اقتحامية مقارنة بغيرها من الوسائل التي يمكن أن تحقق النتيجة المنشودة، ويجب أن تكون متناسبة مع المصلحة المراد حمايتها<sup>(6)</sup>. ويجب أيضاً أن يراعى مبدأ التناسب شكل التعبير موضع النظر فضلاً عن وسائل نشره<sup>(7)</sup>.
- 7-3 وتذكر اللجنة أيضاً بأنه يجب على الدول الأطراف أن تتوخى العناية القصوى لضمان وضع الأحكام المتعلقة بالأمن القومي وتنفيذها بحيث تكون متطابقة مع الشروط الصارمة المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 19 من العهد<sup>(8)</sup>. ومتى احتجت دولة طرف بسبب مشروع لتقييد حرية التعبير، لزمها أن تثبت بطريقة محددة وخاصة بكل حالة على حدة الطبيعة الدقيقة للتهديد، وضرورة الإجراء المعين المتخذ ومدى تناسبه، لا سيما بإقامة صلة مباشرة وفورية بين التعبير والتهديد<sup>(9)</sup>.
- 7-4 وتحيط اللجنة علماً بكون محاكم الدولة الطرف أذانت في القضية محل النظر أصحاب البلاغ بموجب المادة 7 من قانون الأمن القومي على أساس أن سلوكهم يهدد الأمن القومي، وأذانت أيضاً سيوك - كي لي وهونغ - بيول كيم بتهمة التحريض على التمرد، استناداً إلى مجموعة متنوعة من الوقائع (انظر (ي) الفقرات من 1-2 إلى 3-2 أعلاه). وتحيط علماً أيضاً بما أفادت به الدولة الطرف من أن إدانات أصحاب البلاغ استندت، في جملة أمور، إلى وقائع مفادها أنهم كانوا يحملون مواد وأدلووا بأقوال تدعو إلى الكفاح العنيف وتمجد أيديولوجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقيادتها وتجاربها النووية وجيشها، وخطتها لمهاجمة الدولة الطرف، حتى في أوقات حاسمة من التجمعات قصد غرس روح الثورة في قلوب الحاضرين. وتحيط اللجنة علماً، إضافة إلى ذلك، بحجة الدولة الطرف التي تذهب إلى أنها تتعرض على الدوام للاستفزازات العسكرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن بعض أشكال التعبير يهدد بإلحاق الضرر بوجودها وأمنها وبالنظام الديمقراطي الأساسي.

(5) التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرة 34.

(6) المرجع نفسه؛ والتعليق العام رقم 27(1999)، الفقرة 14.

(7) التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرة 34.

(8) المرجع نفسه، الفقرة 30.

(9) المرجع نفسه، الفقرة 35.



5-7 وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة علماً على وجه الخصوص بأن محاكم الدولة الطرف أشارت أيضاً إلى مَحْضَرِي اجتماعي أيار/مايو. وتحيط علماً أيضاً بادعاء أصحاب البلاغ أن السلطات أساءت عمداً تفسير أجزاء غير مفهومة من التسجيل الصوتي، لكنهم لم يضرّبوا أمثلة محددة. فقد جاء في ملخص المستنسخ أن سيوك - كي لي قال في ملاحظاته الاستهلاكية إن الاجتماعين كانا يهدفان إلى مواجهة الحالة المضطربة في شبه الجزيرة الكورية، وأنهم، بوصفهم ثواراً، يجب أن يُبادروا إلى إنهاء محاولات الغزو والنظام العسكري للإمبرياليين الأمريكيين. وقال إن الوضع سيحل عسكرياً، وحث الحاضرين على الاستعداد للحرب سياسياً وعسكرياً وبدنياً وتقنياً. أما هونغ - بيول كيم، بصفته مشرفاً، فدعا المشاركين إلى مناقشة كيفية الاستعداد سياسياً وعسكرياً في الوضع الراهن في مجموعات فرعية. ثم دعا هونغ - بيول كيم، باعتباره أحد ميسري النقاش، المشاركين إلى مناقشة كيفية الاستعداد سياسياً وعسكرياً في ظل الوضع الحالي، في إطار مجموعات فرعية. وناقشت المجموعات الفرعية سبباً شتى لمهاجمة البنية التحتية، من بينها صنع بنادق وقنابل وتخريب شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية ومرافق تخزين النفط؛ وشمل ذلك الإشارة إلى أماكن محددة. وعقب هذه المناقشات، شدد سيوك - كي لي على ضرورة أن يأخذ المشاركون بزمام المبادرة فيما يتعلق بالاستعدادات البدنية والتقنية. وأشار إلى مواقع شبكية عن قنابل يدوية الصنع قائلاً إنه "يوجد على الإنترنت دليل ووصفة لقنبلة القنبر الكاتمة اليدوية الصنع التي استخدمت في تفجيرات ماراثون بوسطن. فإن كنتم مهتمين، فسترون أشياء". وأشار أيضاً إلى "أساليب بسيطة" لتدمير برج فولاذي. وإضافة إلى الملاحظات المذكورة آنفاً التي أدلى بها سيوك - كي لي وهونغ - بيول كيم، شارك جميع أصحاب البلاغ الآخرين في المناقشات المتعلقة بالاستعدادات العسكرية أو أبلغوا بها، وشاركوا بالمثل في مناقشة شراء أسلحة وتدمير البنية التحتية.

6-7 وتحيط اللجنة علماً في هذا الصدد باحتجاج أصحاب البلاغ بأن بعض المقاطع في ملاحظاتهم كان غامضاً، وأن سيوك - كي لي طلب من المشاركين عدم حمل السلاح، وأنه لا يجوز اعتبار أصحاب البلاغ مسؤولين عن ملاحظات أدلى بها آخرون. وترى أن اللبس الذي يدعى أنه يكتنف بعض المقاطع لا يؤثر على المغزى الواضح للمناقشات المشار إليها سابقاً بشأن الأمن القومي. وإن لم يكن جميع أصحاب البلاغ قد أدلوا بجميع التعليقات على تدمير البنية التحتية، فإن ملاحظات سيوك - كي لي اللاحقة بشأن صنع القنابل وتدمير الأبراج الفولاذية لا يمكن اعتبارها إلا مؤيدة لهذه التعليقات. ولا يمكن أيضاً النظر إلى هذه التعليقات بمعزل عن دعوة هونغ - بيول كيم إلى مناقشة الاستعدادات العسكرية. وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن سيوك - كي لي كان مشرعاً في الجمعية الوطنية عن الحزب التقدمي الموحد وأن هونغ - بيول كيم كان يرأس لجنة مقاطعة جيونغجي التابعة للحزب التقدمي الموحد، فمن الصعب استنتاج أنهما لم يكونا ذوي سلطة على المشاركين، وجميعهم أعضاء في نفس لجنة المقاطعة.

7-7 وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من أن أصحاب البلاغ يجادلون بأن الملاحظات كانت مشروطة باندلاع حرب، فقد اعترف سيوك - كي لي أثناء الاجتماعين بأن سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جعل الوضع في شبه الجزيرة الكورية غاية في الاضطراب. وهي تحيط علماً في هذا الصدد بملاحظة الدولة الطرف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت قد هدّدت قبل الاجتماع الأول بثلاثة أيام بتحويل "جزر البحر الغربي الخمس إلى بحر من النيران"، وأنها أطلقت خمسة صواريخ في الفترة من 18 إلى 20 أيار/مايو 2013. وتوحي طرائق عمل الاجتماعين وعدد الحضور بأن المقصود كان أن يقتصر نشر المناقشات على المشاركين الـ 130 فقط. غير أن الجمع بين دور كل واحد من أصحاب البلاغ في تنظيم الاجتماعين وسير عملهما وملاحظتهما، بما في ذلك على وجه الخصوص مناقشاتهما بشأن ضرورة الاستعدادات العسكرية وسبل شراء الأسلحة وتدمير البنية التحتية، إلى جانب موقعي السلطة اللذين يشغلهما كل من سيوك - كي لي وهونغ - بيول كيم والسياق العام، يؤيدان استنتاج المحكمة العليا

أن هذه الملاحظات كانت قادرة على التأثير في سلوك المشاركين تأثيراً كبيراً، وتبرير تقييد حرية التعبير لحماية الأمن القومي.

7-8 وقالت اللجنة، في معرض حديثها عن حجة أصحاب البلاغ بأنه كان بإمكان الدولة الطرف أن تطلب إلى الحزب التقدمي الموحد تفعيل الآليات التأديبية الداخلية، إنها غير مقتنعة بأنه كان سيكون لهذه التدابير نفس الأثر الحمائي الذي تحدته الملاحقة الجنائية والعقوبات المتصلة بالوقائع المحددة والخطيرة في القضية موضع النظر، التي تمس بالأمن القومي ونظام الدولة الديمقراطي الأساسي، لأنها تتطوي على التحريض على التمرد، ووجود مواد وخطابات تدعو إلى النضال العنيف والهجوم على بنى تحتية حساسة مثل النقل بالسكك الحديدية والاتصالات وإمدادات الوقود. وقالت اللجنة، في معرض تنكيرها بالقلق الذي ساورها بشأن الملاحظات القضائية في إطار المادة 7<sup>(10)</sup> من قانون الأمن القومي، إنها تترك مع ذلك الملابس المحددة للقضية، بما فيها الطبيعة الخطيرة بشكل خاص، لأقوال أصحاب البلاغ في مناسبات شتى، ودورهم القيادي، والسياق المحدد الذي وجدت الدولة الطرف نفسها فيه وقت وقوع الأحداث المتنوعة والتزامات الدولة الطرف بموجب المادة 20 من العهد بشأن قمع الدعاية للحرب. ولا يمكن للجنة، في ضوء المعلومات المعروضة عليها، أن تستنتج أن الدولة الطرف لم تثبت بما فيه الكفاية أن إدانات أصحاب البلاغ كانت ضرورية في ملابس القضية، وملائمة لتحقيق وظيفتها الحمائية ومتناسبة مع المصلحة التي يتعين حمايتها، ومن ثم لا تجد أي انتهاك لحقوق أصحاب البلاغ بمقتضى المادة 19(2) من العهد.

8- واللجنة، إذ تتصرف وفقاً للمادة 5(4) من البروتوكول الاختياري، ترى أن الوقائع المعروضة عليها لا تكشف عن انتهاك المادة 19 من العهد.

## رأي مشترك لأعضاء اللجنة فورويًا شويتشي وأندرياس زيمرمان وجينتيان زييري (مخالف جزئياً)

1- نحن متفقون عموماً مع الاستنتاج الذي أعرب عنه في الآراء، وهو أنه لما كانت إدانات أصحاب البلاغ ضرورية في ملابسات القضية ومتناسبة مع المصلحة التي يتعين حمايتها، فإنها لا تشكل انتهاكاً لحقوقهم بمقتضى المادة 19(2) من العهد. بيد أنه لا يمكننا الاتفاق معه بخصوص إدانات أصحاب البلاغ بموجب المادة 7 من قانون الأمن القومي بسبب غنائهم أغنية تسمى "رفاق في الثورة".

2- فقد ورد في الوقائع التي ساقها أصحاب البلاغ أنهم حوكموا وأدينوا ليس بسبب سلوكهم وأقوالهم في اجتماعين عقدا في 10 و12 أيار/مايو 2013 فحسب، وإنما بسبب غنائهم الأغنية في 8 آذار/مارس 2012 و3 أيار/مايو 2012 و21 حزيران/يونيه 2012 و10 آب/أغسطس 2012 أيضاً. وجاء في الفقرة 3-7 من الآراء أنه متى احتجت دولة طرف بأساس مشروع لفرض قيود على حرية التعبير، لزمها أن تثبت بطريقة محددة وخاصة بكل حالة على حدة الطبيعة الدقيقة للتهديد، وضرورة الإجراء المعين المتخذ ومدى تناسبه، لا سيما بإقامة صلة مباشرة وفورية بين التعبير والتهديد<sup>(1)</sup>. غير أن الآراء التي اعتمدها اللجنة لا تقدم تقييماً فردياً لاستيفاء الدولة الطرف معياري الضرورة والتناسب من عدمه بشأن الأحداث المحددة المتمثلة في غناء الأغنية في عام 2012.

3- وإذا كانت التوترات بين الدولة الطرف وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قائمة منذ نهاية الحرب الكورية، فإن خطورة هذه التوترات اختلفت باختلاف الوقت. ونتفق مع ما قالته الدولة الطرف من أن اجتماعي أيار/مايو 2013 عُقدا في سياق حافة الحرب، لكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هدئت بتحويل "جزر البحر الغربي الخمس إلى بحر من النيران" قبل ثلاثة أيام من اجتماع 10 أيار/مايو 2013، ثم أطلقت خمسة صواريخ في الفترة من 18 إلى 20 أيار/مايو 2013. وفي ضوء هذا السياق بالذات، نؤيد الاستنتاج الذي انتهت إليه الآراء ومفاده أن معاقبة أصحاب البلاغ جنائياً كانت ضرورية ومتناسبة مع المصلحة المتوخى حمايتها. بيد أننا نرى أن التوتر بين الدولتين في عام 2012 كان أقل خطورة مما كان عليه في أيار/مايو 2013، وكان الخطر على الأمن القومي للدولة الطرف أقل وشاكة. وفي هذا الصدد، كان ينبغي للجنة أن تنظر في مدى توافق الملاحقة الجنائية ومعاقبة أصحاب البلاغ مع العهد في هذا السياق المحدد لعام 2012 بمعزل عن اجتماعي أيار/مايو 2013.

4- وفي ضوء الوضع العام القائم في الدولة الطرف في عام 2012، يبدو أن ملاحقة أصحاب البلاغ ومعاقبتهم على غنائهم الأغنية المحددة لم تكونا ضروريتين للحفاظ على أمن الدولة الطرف ولا متناسبتين مع هذا الغرض. وأياً يكن الأمر، ولما لم تقدم الدولة الطرف للجنة أي معلومات محددة تبرر ملاحقتها ومعاقبتها أصحاب البلاغ على غنائهم الأغنية في عام 2012<sup>(2)</sup>، فإن هذا يقودنا إلى استنتاج مؤداه أن الدولة الطرف لم تثبت بما فيه الكفاية أن التدابير المتخذة كانت ضمن نطاق القيود التي تبيحها المادة 19(3). ولهذا السبب، يتعين علينا أن نستنتج أن ملاحقة أصحاب البلاغ ومعاقبتهم على هذه الأحداث المحددة التي وقعت في عام 2012 تشكل انتهاكاً للمادة 19(2).

(1) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرة 35.

(2) انظر (ي) أيضاً سون ضد جمهورية كوريا (CCPR/C/54/D/518/1992)، الفقرة 10-4؛ وشين ضد جمهورية كوريا، البلاغ رقم 2000/926، الفقرة 3-7.

[الأصل: الإسبانية]

## Voto particular (parcialmente disidente) de Hernán Quezada Cabrera, miembro del Comité

1. Respecto a la comunicación núm. 2809/2016 (*Seok-ki Lee y otros c. República de Corea*), lamento no poder unirme a la mayoría del Comité, la cual concluyó que los hechos examinados no revelan una violación del artículo 19 del Pacto, decisión que no consideró uno de los elementos en que se había basado —salvo en un caso— la condena judicial impuesta a los autores.
2. En tal sentido, aun cuando la conclusión del Comité de no encontrar una violación al artículo 19 del Pacto pudiera ser adecuada en relación exclusivamente con los hechos que tuvo en cuenta, el haber omitido en su análisis otro de los hechos en examen impidió revelar una violación concreta al párrafo 2 del artículo 19. Mi opinión individual es, entonces, parcialmente disidente, como expondré a continuación.
3. La condena de todos los autores, salvo Dong-kun Han, en virtud del artículo 7 de la Ley de Seguridad Nacional se basó, entre otros elementos, en el hecho de que entonaran la canción “Camaradas en la revolución” los días 8 de marzo, 3 de mayo, 21 de junio y 10 de agosto de 2012 en reuniones del comité provincial del partido en que militaban. Según el Estado parte, la canción glorifica la ideología, el líder, los ensayos nucleares, las fuerzas armadas y el plan de ataque de la República Popular Democrática de Corea al Estado parte, por lo que, al entonarla, los autores habrían incurrido en los delitos consistentes en enaltecer a y actuar de concierto con una organización antiestatal, difundir sus ideas y actuar de concierto con ella.
4. A mi juicio, no se ha demostrado que en la canción se propugne conducta alguna que constituya una amenaza para la seguridad nacional, de acuerdo con la traducción de la letra proporcionada por los autores. Tampoco está claro qué tipo de riesgo plantearon los autores entonándola o cuán grande era este, o si las autoridades judiciales del Estado parte definieron efectivamente estos elementos más allá de referirse en general al hecho de que la canción tenía por objeto infundir el espíritu de la revolución, glorificar a la República Popular Democrática de Corea y criticar a los Estados Unidos de América. Aparte de señalar que la canción se entonó en momentos decisivos de las reuniones y que su objeto sería infundir el espíritu de la revolución en el ánimo de los asistentes, el Estado parte tampoco ha demostrado que en las cuatro ocasiones en que se entonó la canción el contexto fuera tal que existiera una relación directa e inmediata entre el hecho de cantarla y la presunta amenaza. Al respecto, en su observación general núm. 34 (2011), el Comité ha manifestado explícitamente: “Cuando un Estado parte haga valer una razón legítima para restringir la libertad de expresión, deberá demostrar en forma concreta e individualizada la naturaleza precisa de la amenaza y la necesidad y la proporcionalidad de la medida concreta que se haya adoptado, en particular estableciendo una conexión directa e inmediata entre la expresión y la amenaza” (párr. 35).
5. Examinados todos los antecedentes del caso, considero que el Estado parte no ha demostrado que esta restricción de la libertad de expresión de los autores fuera necesaria por alguna de las razones expuestas en el artículo 19, párrafo 3, del Pacto.
6. En consecuencia, es posible concluir que se han vulnerado los derechos que asisten a Seok-ki Lee, Hong-yeol Kim, Sang-ho Lee, Soon-seog Hong, Yang-won Cho y Keun-rae Kim en virtud del artículo 19, párrafo 2, del Pacto, en la medida en que la condena que se les impuso en virtud del artículo 7 de la Ley de Seguridad Nacional se debió, entre otros elementos, al hecho de haber cantado “Camaradas en la revolución” en las oportunidades señaladas.